JOURNAL OF HUMAN DEVELOPMENT AND EDUCATION FOR SPECIALIZED RESEARCH| VOL: 9 ISSUE:2 |April 2023

مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية| المجلد 9 العدد 2
نيسان/ أبريل 2023

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

واقع العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية تقييمية

The reality of philanthropy in the GCC states: a scoping study

المهدي اسمعيل باحث في الاقتصاد الإسلامي والمالية التشاركية & الدكتور مصطفى بوهبوه

باحث في الفقه والأصول وقضايا العمل الخيري

elmahdis.es@gmail.com

جامعة القاضي عياض /كلية الآداب والعلوم الإنسانية

1444هـ – 2023م

Received | 10 | 02 | 2023 – Accepted 24 | 03 | 2023 – Available online 15 | 04 | 2023

Abstract

Learning about the experience led by the Gulf countries concenrning philantrophy is intended to understand how integrated the visions are among the components of a multistate economic and human conglomerate. This form is rare in the era of the contomporary Islamic state.

The main goal, however, is to demonstrate the complementarity in achieving philantrophy , which has a significant impact on humans, the environment ,and animals.

It is worth mentioning that when extrapolating the reality of charitable organizations in tej Gulf countries, we notice that they are widely supported by the inhabitants and the governments. This support has made it easy for these organizations to have an abundance of financial resources from charitable stewards and certifiers. Based on two different approaches, the objectives of this research lie in demonstrating the reality of philantrophy in the Gulf Cooperation Council besides showcasing the challenges and determinants of expanding philantrophy in the area. The descriptive approach: I describe the philantrophy in terms of development and service besides the elements of innovation. the analytical approach: this approach aims at analysing the role and reality of philantrophy in the Gulf countries through a proactive vision. These are the two findings of this study. First, the importance of working on studying the needs of the charitable institutions in the Gulf countries to promote its effectiveness and direct impact on the development. Second, the framework of the charitable organizations is limited to social rather than developmental care.

Keywords:,**work**, **cooperation council**, **civil society structure**

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

الملخص

إن الوقوف على تجربة دول الخليج في العمل الخيري غايته إدراك مدى تكامل الرؤى بين مكونات تكتل بشري اقتصادي متعدد الدول، فهو ناذر الوجود في زمن الدولة الإسلامية المعاصرة، غير أن غاية الغايات هو إظهار مدى أهمية التكامل في تحقيق عمل خيري له الأثر الكبير على مكونات هذا التكتل من حيث الإنسان، والبيئة والحيوان.

وباستقراء واقع منظمات العمل الخيري في دول المجلس؛ نجدها تحظى بالدعم الشعبي والرسمي؛ وتتحقق لها وفرة الموارد المالية بسبب تنوع مصادرها من المزكين والمتصدقين من أهل الإحسان.

أهداف البحث: تكمن في بيان واقع العمل الخيري في النظم الحاكمة لاتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، مع إبراز أهم محددات وتحديات توسيع دائرة العمل الخيري في دول المجلس.

المنهج المستعمل: الأول المنهج الوصفي؛ بحيث أصف فيه العمل الخيري من الناحية التنموية والخدمية، مع إظهار عناصر التجديد فيه. والثاني المنهج التحليلي؛ والغرض منه تحليل دور وواقع العمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال قراءة متأنية استشرافية.

من النتائج المتوصل لها: أنه يلزم العمل على دراسة حاجيات مؤسسات العمل الخيري بدول المجلس، وذلك حتى تكون أكثر فاعلية، ولها تأثير مباشر على التنمية الشاملة. وأن عمل الجمعيات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي ينحصر في الرعاية الاجتماعية بدل العناية التنموية.

الكلمات المفتاحية: العمل الخيري، مجلس التعاون، بنية المجتمع الأهلي،

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

المقدمة:

يعد العمل الخيري من مقاصد الشريعة، فهو يدخل ضمن الضرورة الأولى من الضروريات الخمس، وهي الدين؛ لأن من الدين حب الخير للغير وفعله. فهو منطلق إحساني قائمٌ على الرحمة في غاياتها الشاملة للإنسان، والحيوان، والبيئة، تطبيقا لما ورد في الحديث النبوي: {في كل كبد رطبة أجر}.

والمسلم يعلم يقينا أن ما ينفقه من ماله إنما هو تطهير وتزكية لهذا المال مما يشوبه من درن، مع يقينه أن الإنفاق يزيد المال ولا ينقصه. مما جعله يقبل عليه، ويكثر منه على مر العصور والأزمان، إلى زمننا المعاصر.

إن الوقوف على تجربة دول الخليج في العمل الخيري نابع من الرغبة في الوقوف على مدى تكامل الرؤى بين مكونات تكتل بشري اقتصادي متعدد الدول، ناذر الوجود في زمن الدول الإسلامية المعاصرة، غير أن الغاية من ذلك هو إظهار مدى أهمية التكامل في تحقيق عمل خيري له الأثر الكبير على مكونات هذا التكتل من حيث الإنسان، والبيئة والحيوان.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في العناصر التالية:

- بيان أهمية العمل الخيري، وأسسه الشرعية؛
- واقع العمل الخيري في النظم الحاكمة لاتحاد دول مجلس التعاون الخليجي.
- توسيع دائرة العمل الخيري في مجلس التعاون الخليجي؛ محددات وتحديات.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث المحورية في الإجابة عن التساؤل التالي:

إلى أي حد يمكن اعتبار العمل الخيري مكوناً رئيسيا في بنية المجتمع الأهلي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

المنهج المستعمل:

إن طبيعة الموضوع تقتضي اعتماد منهجين رئيسيين: الأول المنهج الوصفي؛ بحيث أصف فيه العمل الخيري من الناحية التنموية والخدمية، مع إظهار عناصر التجديد فيه. والثاني المنهج التحليلي؛ والغرض منه تحليل دور وواقع العمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال قراءة متأنية استشرافية، والغاية من هذين المنهجين محاولة الإجابة عن الإشكالية المحورية لموضوع البحث، سائلا العلي القدير التوفيق والسداد.

خطة البحث:

مقدمة: وتتضمن تمهيدا عاما للبحث، ثم بيان أهميته، والإشكالية الرئيسية، والمنهج المعتمد

- **المبحث الأول: العمل الخيري: مفهومه، ومرجعيته.**

المطلب الأول: مفهوم العمل الخيري.

المطلب الثاني: مرجعية العمل الخيري.

المطلب الثالث: تاريخ العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي.

- المبحث الثاني:
- العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي: محددات، آفاق وتحديات.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

المطلب الأول: المنظمات الخيرية في دول مجلس التعاون: نظرة تقييمية.

المطلب الثاني: النظم الحاكمة للعمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي: واقع، تحديات، وآفاق.

خاتمة البحث تتضمن النتائج والخلاصات.

لائحة المصادر والمراجع

المبحث الأول: العمل الخيري: المفهوم، المرجعية، والتاريخ.

وبيان ذلك كله يقتضي تفكيك عناصره من خلال تحديد مفهوم العمل الخيري كمركب (المطلب الأول)، ثم ذكر المرجعية الشرعية الحاكمة للعمل الخيري (المطلب الثاني)، ليتم بعد ذلك حصر أهم المراحل التاريخية التي مرّ منها العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم العمل الخيري.

يطلق العمل الخيري كمركب ويراد به: "النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره من دون أن يأخذ عليه مقابلا ماديا، ولكن ليحقق هدفا خاصا له أكبر من المقابل المادي، قد يكون عند بعض الناس الحصول على الثناء والشهرة، أو نحو ذلك من أغراض الدنيا. والمؤمن يفعل ذلك لأغراض تتعلق

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

بالآخرة، رجاء الثواب عند الله تعالى، والدخول في جنات النعيم، فضلا عما يناله في الحياة من بركة وحياة طيبة، وسكينة نفسية، وسعادة روحية لا تقدّر بثمن عند أهلها".[1]

فهذا التحديد يجعل العمل الخيري محددا في الأنشطة والجهود التطوعية ذات الطابع الإنساني الذي تقوم به جمعيات ومؤسسات وصناديق وأفراد بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، وتلبية احتياجات بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى دعم ومساندة، وكذا معالجة بعض القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع. وبالنظر إلى المجتمعات الإسلامية؛ فإن المرجعية الأساسية لمفهوم "العمل الخيري تتمثل في القران والكريم والسنة النبوية؛ من خلال آيات وأحاديث تحث على التكافل الاجتماعي وتدعو إلى الانخراط في أعمال البر والإحسان والصدقة. وعادة ما تقوم الجمعيات والمؤسسات والصناديق الخيرية بالدور الرئيسي في العمل الخيري الإنساني، إلا أنه لا يقتصر عليها، حيث تمارسه جمعيات ومؤسسات أخرى بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى، كما ينخرط فيه الأفراد بأساليب مختلفة. وفي جميع الحالات يبقى العمل الخيري أكثر فاعلية وتأثيراً عندما يتم بشكل مؤسسي، أي من خلال جمعيات ومؤسسات لها خطط وبرامج

[1] – د. القرضاوي، يوسف. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، دار الشروق، القاهرة –مصر، ط2، 2008، ص 21.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

عمل مدروسة، وتمتلك الإمكانات المادية والقدرات الإدارية والتنظيمية التي تؤهلها لتنفيذ برامجها بكفاءة وفاعلية".[2]

غير أن السؤال الذي يتحتم بيان حدوده يتمحور حول الأصل الشرعي الحاكم للعمل الخيري، وذلك باعتباره الحافز الداخلي المحرك لإرادة المسلم لفعل الخير؟

المطلب الثاني: مرجعية العمل الخيري.

بالرجوع إلى آيات القران الكريم نجد أن الله سبحانه وتعالى حث على فعل الخير، بل جعله موازيا لفعل عبادة الصلاة فقال سبحانه: {يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اركَعُوا وَاسْجُدُوا واعْبُدُوا رَبَّكُم وَافْعَلُوا الخَيرَ لَعَلَّكُمْ تُفلِحُونَ} الحج الآية 77. فهذه الآية تبين لنا مدى حاجة الإنسان لفعل الخير في المعاش والمعاد، ذلك أن العمل الخيري يساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات الهشة ويعمل على تلبية احتياجاتهم الأساسية، دون إغفال دوره الكبير في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والتكتلات الإقليمية.

2 – طلعت، إبراهيم لطفي. العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي –الإمارات، ط1، 2004، ص 16-18.

وقد أكد على هذه المعاني في كثير من الآيات منها قوله تعالى: {وَمَا تُنفِقُونَ إِلّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيرٍ يُوَفَّ إِلَيكُمْ وَأَنْتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ}. البقرة الآية 272. وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {اتقوا النار ولو بشقّ تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة}.[3] ولاشكّ أن هذا الأمر لا يمكن تحققه إلا من خلال المشاركة في تخفيف معاناة المحتاجين، وإن كان الأمر بالأمور المعنوية ممثلة في الكلمة الطيبة.

وفي المقابل ذمّ مانعي الخير الذين ينفقون أموالهم في غير أوجه الخير فقال سبحانه: {وَلاَ تُطِعِ كُلَّ حَلاَّفٍ مَّهِينٍ 10 هَمَّازٍ مَّشَّاءِ بِنَمِيمٍ 11 مَّنَّاعٍ لِلْخَيرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ} القلم الآيات 10-12. فالمناع للخير هو الذي يمنع إنفاق المال في وجوه البر، وذلك حتى لا ينتفع منه غيره. فقال تعالى: {أرايْتَ الّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ 1 فَذَلِكَ الّذِي يَدُعُّ اليَتِيمَ 2 وَلاَ يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ المِسْكِينِ 3 فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ 4 الذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ 5 الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ 6 وَيَمْنَعُونَ الماعُونَ 7}. سورة الماعون. فالذي "يكذب بالدين -وهو المعاد والجزاء والثواب- هو الذي يقهر اليتيم ويظلمه حقّه، ولا يطعمه ولا يحسن إليه".[4]

[3] - أخرجه الإمام البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ح. رقم 6195.

[4] - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي ت774. تفسي القران العظيم، دار الجيل، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، ج4، ص 558.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

فكل النصوص الشرعية السابق ذكرها تبين مدى الأهمية البالغة للعمل الخيري على صاحب المبادرة أولا في المعاش والمعاد، ثم على المستفيد في معاشه ثانيا، وجماعهما يحقق لنا مجتمعا متكاملا من حيث الحقوق الاجتماعية القائمة على تنمية الإنسان المستخلف في الأرض.

المطلب الثالث: تاريخ العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي.

مرّ العمل الخيري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل، انعكست على توجهاته واهتماماته الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تحديد أهم معالمها من خلال العناصر الآتية:

أ. مع بداية القرن الماضي مرت المنطقة بحقبة استعمارية، دفعت سكان المنطقة للاعتماد على

ممارسة الرعي، والغوص لاستخراج اللؤلؤ، معتمدين التجمع حول القبيلة كوحدة أساسية للتكوين الاجتماعي. في حين اهتم المستعمر البريطاني بتأمين المصالح الاقتصادية، وتقاسم مناطق النفوذ، وتغاضى قبل إعلان استقلال دول الخليج في السبعينيات، عن الأنشطة القبلية والتنظيمات المدنية في أرجاء المنطقة ما دامت لا تحرض ضده. فظهرت هيئات مدنية للشأن الوطني مثل: هيئة الاتحاد الوطني في البحرين، والحركة الدستورية في الكويت، ومشيخة دبي. في حين تطور عمل بعضها باتجاه المطالبة بإجلاء المحتل، والدعوة إلى العمل المسلح مثل: الجبهة الشعبية لتحرير عمان.[5]

[5] – د. الحوسني، إبراهيم راشد. المجتمع المدني لا يفرض من أعلى، مجلة آراء، العدد 37، أكتوبر 2007، ص32-34.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

وقد خلفت محدودية الموارد، في ظل روابط اجتماعية قبلية وثيقة؛ ممارسات دائمة ونشطة للعمل الخيري في إطار قبلي ونطاق جغرافي محدود. فعملت المساجد على ريادة العمل الخيري؛ من حيث توفير التعليم للأطفال، وتقديم العون للأسر المحتاجة، من خلال دعم الأوقاف الخيرية.[6] كما اشتهر نظام (المفازعة)؛ وهو عبارة عن "تقديم قوى العمل دون مقابل لمن يحتاجون إليها في عمليات الإنتاج، وبخاصة المناشط التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة؛ لتتم العملية الإنتاجية في الوقت أو الظروف المناسبة، مثل: المناشط الزراعية، وبناء البيوت، وصناعة القوارب وشباك الصيد".[7]

أدى هذا إلى اختلاف درجة تطور العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك تبعا لكثافة السكان وسعة الموارد. حيث ازدهر مبكراً في السعودية والكويت والبحرين، مقابل نشاط متأخر نسبياً في كل من عمان والإمارات وقطر. فكان من المحاولات الكويتية المبكرة تأسيس الجمعية الخيرية العربية عام 1913؛ كرد فعل على قيام الإرسالية الأمريكية التبشيرية ببناء أول مستشفى لها. فقامت بالعديد من الأعمال الخيرية خلال عمرها القصير الذي لم يتعدّ عشرة أشهر.[8] كما أسس خالد العدساني سنة

[6] – نيفين؛ زكريا أبو الدهب. دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع الخليجي: شراكة بلا مضمون أم مضمون بلا شراكة؟، مجلة شؤون خليجية، العدد 32، 2003، ص 30.

[7] – سبيكة، محمد الخاطر. العمل الاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل، عجمان: جمعية أم المؤمنين النسائية، 1993، ص 33-36.

[8] – د. المطيري، بدر ناصر. التجارب الإسلامية الحديثة في تنظيم وإدارة الأوقاف: دولة الكويت نموذجا، مجلة أوقاف، العدد 15، السنة الثامنة، نونبر 2008، ص 3-5.

1922 النادي الأدبي؛ الذي اعتبر منبراً لتبادل الآراء والأفكار العلمية، ومركزا لتعليم اللغة العربية.[9] أما في السعودية فمع توحيدها عام 1922، شهدت ميلاد العديد من الأربطة الخيرية في عدة مدن، كما ظهرت جمعيات الإسعاف الخيري (الهلال الأحمر السعودي) وجمعيات البر.[10] وفي إطار العمل التطوعي تعتبر جمعية الإصلاح الاجتماعي البحريني أول مؤسسة تطوعية أسست في الخليج سنة 1941.[11]

وممّا يلاحظ على العمل الخيري في هذه المرحلة كونه اتسم بدافع القيم الدينية، وتأثير الروابط القبلية، وفي إطار يتسم بمحدودية الموارد المالية وحدودية التوجه، كما غلبت عليه ثقافة المساعدة بالجهد مثل المفازعة.

ب. في هذه المرحلة تحولت دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول ريعية قادرة على تحمل كافة الأعباء المالية لتسيير شؤون المجتمع وتنميته دون مساعدة داخلية أو خارجية. وبالتالي استكفت الدولة عن التعاون مع المجتمع الأهلي، والذي بدوره نمت لديه النزعات الفردية. وبالإضافة إلى ذلك حدث تحول متسارع من بنية القبيلة التقليدية التي سادت في مرحلة ما قبل النفط باتجاه بنية الدولة الحديثة في مرحلة ما بعد ظهور النفط. إلا أن التحول لم يتعد الجوانب الشكلية باتجاه تعميق علاقات المواطنة في الدولة الحديثة. ودخل

9 – د. هيكل، فتوح. المجتمع المدني في الكويت، مجلة شؤون خليجية، العدد 42، 2005، ص 71-73.
10 – د. فودة، احمد. المجتمع المدني في السعودية، مجلة شؤون خليجية، العدد 42، 2005، ص 61-62.
11 – علي أمير، نهى. المجتمع المدني في البحرين، مجلة شؤون خليجية، العدد 42، 2005، ص 51.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

التحول في التركيبة السكانية كملمح أساسي في مرحلة ما بعد النفط. فقد أدى التوسع الاقتصادي إلى تدفق العمالة الأجنبية؛ محدثة تأثيرات كبيرة في البنية السكانية من جانب، والبنية القيمية من جانب آخر. فزيادة الوافدين جلبت على المواطن إلى حد ما حالة من التقوقع في أطر اجتماعية ضيقة.

وبناء على ذلك، تغيرت ملامح العمل الخيري الخليجي في مرحلة ما بعد النفط باتجاه ثلاثة توجهات أساسية هي:

1. ضخامة الموارد وعالمية التوجه: وذلك بتسخير طاقات خيرية خارج المجتمعات الخليجية، فبرزت في الساحة مؤسسات خيرية عالمية مثل: مؤسسة الإغاثة الإسلامية، ومؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومؤسسة الملك عبد العزيز الخيرية، وبرنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة (أجفند).[12] فعلى سبيل المثال نجد هيئة الإغاثة الإسلامية أنفقت برسم سنة 2000-2001 قرابة 33 مليون دولار في 95 دولة، شملت المجالات التالية: الرعاية الاجتماعية، برنامج الإغاثة العاجلة، برنامج تنمية المجتمع والمشاريع الموسمية، الرعاية الصحية، برنامج القران الكريم والدعوة، الإدارة الهندسية (المساجد والآبار)، ثم الرعاية التعليمية.[13]

---

[12] – السيد، عبد الله الحسن. دور الجمعيات الخليجية في تفعيل العمل الخيري الإنساني والدعوي الإسلامي بدولة غانا، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008.

[13] – هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية. التقرير السنوي لبرنامج الهيئة ومشروعاتها خلال عام 1426-1427هـ/ 2005-2006م، جدة –السعودية، ط2006، ص 16.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

كما بلغت ميزانيتها عام 2005-2006 حوالي 26 مليون دولار، قامت من خلالها بأدوار عدة في كل من أفغانستان، والبوسنة، وكوسوفو[14]... كما حصلت هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية؛ وهي مؤسسة غير حكومية تعمل في التنمية والإغاثة منذ سنة 1984، على صفة استشارية من الدرجة الثانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.[15]

2. ظهور مؤسسات خيرية للوافدين: وذلك بهدف مساعدتهم ورعايتهم، حيث تزايدت أعدادها في كل من الإمارات والبحرين. وفي المقابل انخفض انخراط المواطنين في التطوع بالجهد، فاستعاضوا عنه بالتبرعات المالية، فقل معه الجهد الفردي الذي يحركه الهاجس الإيماني النابع من الرغبة في تحقق الحياة الأخروية، وأفرغت العمل الخيري من محتواه الاجتماعي والقيمي.

3. ظهرت معه مبادرات متنوعة للعمل الخيري الخليجي المحلي والدولي؛ حيث امتدت في هذه المرحلة الجهود الخيرية لمجالات التنمية المستدامة ممثلة في: تأهيل الكوادر البشرية، وتطوير صناعات تنموية.

إلا أن هذه المؤسسات الخيرية باتت أقل فاعلية وكفاءة في تلبية حاجات مجتمعاتها؛ فقد حدّ اعتمادها المالي على الدولة من استقلاليتها، فضلا عن تعدد القيود القانونية. وفي المقابل استغنت الدولة عن عون المجتمع، بسبب التوسع الكبير في أجهزتها، واتساع دورها في تلبية حاجات مواطنيها؛ الأمر الذي قلص

[14] – هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية. التقرير السنوي لبرنامج الهيئة ومشروعاتها، م.س، ص 7.

[15] – ملاوي، أحمد إبراهيم. دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008، ص 24.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

عمليا دور المؤسسات المدنية في المجتمع؛ بسبب التوسع الكبير في أجهزتها، واتساع دورها في تلبية حاجات مواطنيها، الأمر الذي قلص عمليا دور المؤسسات المدنية في المجتمع.[16] مما حذا بهذه المؤسسات إلى العمل على تطوير مهاراتها التنظيمية، وتدقيق تحديد أهدافها المؤسسية، وإيجاد مصادر مالية مستقلة.

مما سبق بيانه حول تاريخ العمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي يمكن التساؤل حول المنطلقات القانونية الناظمة لعمل جمعيات العمل الخيري؟ وما هو واقعها المحلي من جهة تأثير أنشطتها وأعمالها؟ وما هي أهم التحديات التي تقف سدّا منيعاً أمام تحقق أهدافها؟ هذه الأسئلة وأخرى هي محددات يتمّ بيانها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي: محددات، آفاق وتحديات.

خصصت المطلب الأول لتقييم عمل المنظمات الخيرية بدول مجلس التعاون الخليجي، أما المطلب الثاني فبينت فيه تفصيلا واقع وآفاق وتحديات النظم الحاكمة للعمل الخيري.

[16] – حسنين، توفيق إبراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 2005، ص 94-95.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

المطلب الأول: المنظمات الخيرية في دول مجلس التعاون: نظرة تقييمية.

تمثل المنظمات التي تندرج في إطار العمل الخيري مكونا رئيسيا في بنية تكتل دول الخليج، والسبب في ذلك يرجع للاعتبارات الآتية:

أ. المرجعية الدينية: حيث إن الإسلام يدعو إلى الانخراط في أعمال الخير والبر بما يحقق التضامن والتكافل بين مكونات المجتمع.

ب. أن عدد المنظمات الخيرية في دول مجلس التعاون وصل حسب دراسة نشرت عام 2008 إلى 717 منظمة وجمعية، تتوزع على النحو الآتي: السعودية 364، الإمارات 107، البحرين 145، الكويت 54، قطر 15، سلطنة عمان 32.[17]

ت. تنوع وتعدد الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات والصناديق الخيرية، وذلك نظرا لتعدد أهداف هذه المنظمات. كما أن عمل هذه المنظمات لا يقتصر على الداخل، بل يمتد لأنشطة ومبادرات خارجية تتركز في الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية.. مما سبقت الإشارة إلى ذلك. 18

17 – العربي، أحمد. مواقع الجمعيات الخيرية الخليجية على الأنترنيت: دراسة تقويمية، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008، ص 14.

18 – النجار، باقر سليمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي، دار الساقي، بيروت، 2008، ص196.

ث. أن منظمات العمل الخيري في دول المجلس تحظى بالدعم الشعبي والرسمي؛ حيث إن من العوامل المساعدة في هذا الشأن "أن أغلب الجمعيات يتصدر قادتها جماعات النخبة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية المحلية أو كلها معا. في حين تضمن هذه القيادات تأمين دعم رسمي وأهلي (القطاع الخاص) كبير لهذه الجمعيات. كما أنها تشكل بذاتها مصدراً أساسيا من مصادر تمويل أنشطتها... وعلى سبيل المثال يشكل الدعم المقدم من الجهات الأهلية من شخصيات ومؤسسات اقتصادية لجمعية البر الخيري بالرياض ما نسبته 71,4/ من دخل الجمعية".19

ج. وفرة الموارد المالية للجمعيات الخيرية راجع لتنوع مصادرها من المزكين والمتصدقين من أهل الخير والإحسان، فعلى سبيل المثال نجد في عام 2005 بلغت "إيرادات جمعية بيت الخير في دبي 84,910,089 درهم، وجمعية دار البر في دبي 79,101,682 درهم، والجمعية الخيرية بالفجيرة 29,791,490 درهم، وجمعية دبي الخيرية 26,080,893 درهم..". وعليه فإن إجمالي إيرادات الجمعيات الخيرية قد بلغ 232,823,164 درهم عام 2005، وهو ما يشكل 77/ من مجموع إيرادات الجمعيات كافة؛ والبالغ: 303,795,174 درهم.20

19 – باقر سليمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي، م.س، ص 200-201.

20 – تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2006، ص 180-181.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

ولعل هذا ما دفع ببعض الجمعيات إلى العمل على استثمار جزء من هذه المداخيل في مشاريع اقتصادية استثمارية، ومن ذلك جمعية البر في الرياض التي تستثمر في أنشطة تجارية وعقارية، جعلتها تشكل أكثر من 24,7/ من دخل الجمعية.21 ومع ذلك فإن الملاحظ على عمل الجمعيات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي غلبة الرعاية الاجتماعية بدل العناية التنموية من خلال خلق مشاريع تنموية، ودعم أصحاب المشاريع الاقتصادية، والعلمية والابتكارية في شتى المجالات، وهو أمر جعل أثرها يتسم بالمحدودية، وضعف المردودية التنموية مقارنة مع حجم الأموال المرصودة والمجمعة لعملها. كما أن من العوائق المؤثرة نجد الأوضاع الداخلية للجمعيات من حيث هياكلها التنظيمية والإدارية، ناهيك عن قلة الكوادر المؤهلة، دون أن ننسى ضعف التنسيق بين الجمعيات الخيرية من حيث مجالات عملها.

كما أن من المعوقات التي تحد من أثر عمل الجمعيات الخيرية تلك " المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المنظمات الخيرية، بل والأهلية عموما والدولة، حيث لا تتمتع هذه المنظمات في الغالب الأعم باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها، فضلا عن ضعف الشراكة بين المنظمات الخيرية والقطاع الخاص بصفة عامة، وضعف الوعي بأهمية العمل الخيري ودوره لدى بعض فئات المجتمع.[22] مما سنبينه في المطلب الأخير.

21 – باقر سليمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي، م.س، ص 202.

22 – لمزيد من التوسع ينظر الفصل الثامن من دراسة طلعت، إبراهيم لطفي. العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة..، م.س.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

ومن ناحية أخرى فإن أحداث الحادي عشر من شتنبر وما أعقبها من ضغوط مارستها الإدارة الأمريكية على هذا التكتل الإقليمي من أجل زيادة مراقبة أعمال وأنشطة المؤسسات الخيرية، هو ما دفع لاتخاذ مجموعة من الإجراءات؛ حيث أصدرت الحكومة الكويتية ممثلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قراراً يلزم الجمعيات الخيرية بالإعلان عن مصادر تمويلها وأوجه إنفاق إيراداتها. أما السعودية فقد منعت الحكومة الأفراد والجماعات من جمع التبرعات وقصرت الأمر على الجمعيات الخيرية، كما أنها قامت بحل "مؤسسة الحرمين الخيرية" التي اتهمت بدعم وتمويل الإرهاب، وأسست هيئة خيرية جديدة باسم "الهيئة السعودية الخيرية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج"، بحيث تتولى الإشراف على النشاط الخيري خارج المملكة.23 والأمر نفسه ينطبق على الإمارات التي أصدرت القانون الاتحادي رقم 2 سنة 2008 والذي تضمن نصوصا تشريعية تبين إشراف وتتبع وزارة الشؤون الاجتماعية لأنشطة وعمليات الجمعيات الخيرية، خاصة المادة 19 و20 منه.

وبصفة عامة فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الضغوط التي مورست على العمل الخيري عقب هجمات الحادي عشر من شتنبر قد أدت إلى تراجع حجم الدعم الرسمي والأهلي المقدم للمنظمات الخيرية من ناحية، وتقلص حجم أنشطتها من ناحية أخرى.24

23 – باقر سليمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي، م.س، ص 203-204.

[24] – باقر سليمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي، م.س، ص 204.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

المطلب الثاني: النظم الحاكمة للعمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي: واقع، تحديات، وآفاق.

إن دراسة القوانين المنظمة للعمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي يقتضي بحث جوانب متعددة ومتداخلة يكون للأحداث الإقليمية دور في بلورتها، وتحديثها، تتحدد بالأساس في العناصر الآتية:

أولا: تدخل مؤسسات العمل الخيري ضمن منظمات المجتمع المدني، وتخضع في الغالب للقوانين المنظمة لجمعيات النفع العام، والتي تحظر قوانينه المنظمة وجود أي استفادة خاصة من عوائد تلك الجمعيات، مع حصر عملها في تحقيق المصلحة العامة. كما أن بعض دول الخليج قد قيدت تأسيس الوافدين لمنظمات خاصة بهم بالرغم من أعدادهم الكبيرة المقيمة؛ فقد منعت الإمارات منذ عام 1981 إشهار مؤسسات النفع العام للأجانب المقيمين. وإن كان مراقبون قد أكدوا أن غالبية هذه الجمعيات البالغ عددها 46 غير مشهرة، ومع ذلك تمارس دورها في رعاية مصالح الجالية المعنية، بل يعد أقوى من الكثير من المؤسسات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار الاستقلالية المادية والإدارية.[25]

[25] – عبد الخالق عبد الله، وطه حسين، وراشد محمد راشد. المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة، مركز ابن خلدون والجمعية الاجتماعية، الشارقة – القاهرة، 1995، ص 89-90.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

ثانيا: الشروط القانونية المؤسسة لمؤسسة العمل الخيري؛

حيث أن تسهيل شروط التأسيس يعدّ أحد معايير قياس الإطار القانوني وحدود تجاوبه مع تلك المؤسسات؛ فلا بدّ أن يتم بيان شروط تأسيس منظمات المجتمع المدني التي تندرج في إطارها مؤسسات العمل الخيري توضيحا تاما، بحيث تكون مجرد إجراءات تنظيمية في إطار احترام حرية التجمع. وبالتالي تحدد الوثائق المطلوبة، والجهة المنوط بها البت في التأسيس، وعدد المسجلين، ومقدار الرسوم الطلوبة.[26]

وقد حددت القوانين المنظمة للعمل الخيري في دول الخليج إجراءات التأسيس، وعدد المؤسسين، وجهات التسجيل. إلا أن الوزارات المنوط بها التسجيل تتمتع بحقوق واسعة في إمكانية تعديل النظام الأساسي المقترح؛ وفقا لما تراه ضروريا لتحقيق المصلحة العامة، بل ولها حق رفض التسجيل.[27] كما أن القوانين المنظمة قيدت انخراط الأجانب في تنظيمات محلية، أو تأسيسهم لمؤسسات خاصة بقيود واسعة. فالقانون الإماراتي والكويتي أدخل تعديلات على قوانينه تنص على ضرورة مواطنة الأعضاء العاملين. أما القانون القطري للجمعيات والمؤسسات الخاصة فاشترط منذ صدوره عام 2004 اقتصار العضوية العاملة لمؤسسات النفع العام على المواطنين، مع إمكانية الاستثناء في حالة اقتضاء نشاط الجمعية أو تحقيق

---

[26] – كاثرين؛ شي. مكونات قوانين جديدة ترعى منظمات المجتمع المدني، ضمن بحوث ندوة مبادئ تأسيسية من أجل قوانين المجتمع المدني في منطقة الخليج، عمان 18-19 يونيو 2007، ص 20 بتصرف.

27 – ينظر: المادة 7 من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري، صادر سنة 2004. والمادة 6 من القانون الاتحادي رقم 6 في شأن الجمعيات ذات النفع العام الإمارات لعام 1984. والمادة 11 من قانون الجمعيات الأهلية العماني بتاريخ 2000.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

أغراضها.[28] في يحن لم يشترط القانون العماني جنسية أعضاء مؤسسات النفع العام. والواقع أن استبعاد الوافدين من العمل العام يحد من آفاقه؛ حيث محدودية أعداد المواطنين مقارنة بضخامة الإمكانيات المتاحة للعمل العام في دول الخليج، بينما يمثل الوافدون نسبة كبيرة من السكان تحتاج لرعاية وإدماج المجتمعات الخليجية. دون إغفال أنه يتوجب على الجمعيات انتظار الإذن بالموافقة على التأسيس من الوزارات المعنية، وإلا تعرض أعضاؤها للمساءلة القانونية حال ممارسة أي نشاط قبل ذلك. وقد تماطل الوزارة في إصدار الإذن بالتأسيس؛ بالرغم من أن قوانين بعض الدول حددت مهلة زمنية للبث في الطلبات المقدمة.[29] وفي سابقة تاريخية "تقدمت جمعية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات بطلب الحصول على الإشهار حسب الشروط الواردة في القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1991 ولم تتلق رداً على طلبها؛ الأمر الذي دفع هذه الجمعية إلى الإقدام على خطوة غير معهودة، وذلك بالإعلان هن الإشهار الذاتي، وممارسة نشاطها، فأصبحت أول جمعية قائمة بحكم الواقع، وبدون إشهار قانوني ورسمي".[30] وتعكس المماطلة؛ توجسا أمنيا حول أهداف الجمعيات، مما يؤدي إلى تردي الثقة بين المنظمات الخيرية من ناحية،

28 – ينظر: المادة 27 من قانون تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 6 في شأن الجمعيات ذات النفع العام الإماراتي، الصادر عام 1981م. والمادة 13 من القانون رقم 12 بتعديل بعض مواد القانون رقم 34 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام الكويتي، الصادر سنة 1993. والمادة 2 من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري، الصادر عام 2004.

29 – ينظر: المادة 6 من قانون تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 6 في شأن الجمعيات ذات النفع العام الإماراتي، الصادر عام 1984م. والمادة 7 من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري، الصادر عام 2004. ولم يحدد القانون العماني مهلة محددة للبث في طلبات تأسيس الجمعيات الأهلية وجمعيات النفع العام، انظر المادة 11 من قانون الجمعيات الأهلية العماني، الصادر سنة 2000.

30 – عبد الخالق عبد الله... المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة، ص 89-90، م.س.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

والجهات الوصية من جانب آخر، مما يحد من أعداد المنظمات المشهرة التي تعاني أصلا نقصا نسبيا مقارنة بعدد السكان في الدول الخليجية.

ومما يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة بدول الخليج شاعت نماذج لتأسيس مؤسسات خيرية بمراسيم ملكية أو أميرية، لا تمر على شروط التأسيس والإجراءات الإدارية. وتتغلب مثل هذه المؤسسات على العقبات الإدارية، كما تتمتع واقعيا بمساحة أكبر من حرية الحركة، فضلا عن الدعم المادي المتميز. غير أن هذه الممارسة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين مؤسسي الجمعيات الخيرية.[31]

ثالثا: القواعد القانونية الحاكمة للنظام الداخلي لجمعيات العمل الخيري بدول الخليج:

يفترض في جمعيات العمل الخيري الخضوع للقوانين المنظمة لمؤسسات النفع العام، في حين تخضع من حيث القواعد الداخلية الناظمة لعملها إلى قواعد خاصة محدودة الأثر تترك للمؤسسات وقواعد عامة تنظم مركزيا؛ وذلك بالنظر لتبعية الجمعيات الخيرية الخليجية من الناحية الإدارية للوزارات المحددة، والمختلفة بحسب الدول بين وزارات العمل والشؤون الاجتماعية، وبدرجة أقل الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويحق لهذه الوزارات ممارسة الرقابة المالية والإدارية على المؤسسات، وتقديم الدعم المالي لها، وتوفير التسهيلات

31 – ذة. خفاجي؛ ريهام أحمد. العمل الخيري الخليجي...: النشاة والتطور، مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، العدد1، المجلد 1، رجب 1431، ص 27.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

الخدمية. كما أنها تتمتع بحقوق واسعة للغاية فيما يتعلق بالقواعد الحاكمية الداخلية لمؤسسات النفع العام، ورسم سياساتها الداخلية والخارجية، مقابل محدودية دور مجالس الإدارات، واقتصاره على إدارة الجوانب الإدارية التفصيلية؛ بحيث تمتلك الوزارات حق تعديل النظام الأساسي للمؤسسات وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة، وهو مفهوم فضفاض. بينما لا يتسنى لمجالس إدارة الجمعيات التعديل بدون موافقة الوزارة، وبعد إبداء الأسباب. كما لا يحق للمؤسسات تعديل أهدافها، أو الاندماج مع مؤسسات أخرى بدون موافقة الوزارات المعنية. وفي المقابل يحق للوزارات القيام بالتعديل والدمج، مع إبلاغ المؤسسات لاتخاذ الإجراءات الإدارية.[32] ويقوم الوزراء المختصون بالإشراف على برامج المؤسسات، وتوجيه مشروعاتها، وتحديد حجم المعونات السنوية المقدمة لها من الدولة، وتنظيم علاقاتها بالمنظمات الخارجية.[33] ويحق للمؤسسات المعنية الاطلاع على سجلات المؤسسات، ولا يحق للأخيرة معارضة ذلك. ويحق للوزراء عزل مجالس الإدارات، وتعيين مجالس مؤقتة لإدارة المؤسسات أو إغلاقها إداريا لفترة مؤقتة. كما تنص القوانين على عقوبات جنائية لمن يخالفها تتراوح بين الحبس والغرامة.[34]

---

32 – المادة 47 من قانون الجمعيات الأهلية العماني، صادر سنة 2000.

33 – المواد 12-14-15 من القانون الاتحادي رقم 6 في شأن الجمعيات ذات النفع العام الإماراتي، الصادر عام 1984. والمادتان 31 و42 من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري، لسنة 2004. والمادة 46 من قانون الجمعيات الأهلية العماني، 2000.

34 – محمود؛ علي حافظ. العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته في ميزان التقويم، ضمن بحوث الملتقى الاجتماعي السادس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون، الشارقة، 7-8 فبراير 2001، ص 226-227.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

رابعا: ضابط الشفافية والمساءلة:

ذلك أن جمعيات العمل الخيري بدول الخليج العربي تخضع للرقابة المالية والإدارية أما الوزارات المعنية بذلك، في مقابل قدر محدود من المساءلة الداخلية، كما أن الرقابة التي تمارسها الحكومة عليها قد تركزت في الآونة الأخيرة مما سبقت الإشارة إليه على جهود الحد من النشاطات المتعلقة بالإرهاب ودعم المنظمات الإرهابية، وغسيل الأموال بدرجة أقل، فحجمت بذلك المساءلة الداخلية، مما نتج عنه تكرر حالات الفساد الداخلي في المؤسسات ذات النفع العام. فهناك شكاوى عن ضعف البيانات المالية الواضحة، وانعدام الأسس المالية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية الحديثة.[35]

كما تجدر الإشارة إلى أن الوزارات المشرفة على جمعيات العمل الخيري تتمتع بحق حلها وإنهاء أعمالها، ويكون الحل بقرار وزاري، ودون اللجوء للقضاء، وهو أمر جعل الوزارات تتمتع بحقوق واسعة في تقويم أنشطة الجمعيات، ويحد من حريتها. في مقابل ذلك رآى العديد من المراقبين أن كل تلك القيود السابق بيانها كانت وراء حجم الأدوار الفعلية التي يمكن للجمعيات القيام بها في مجال العمل الخيري، وبكون سببا في إحجام أصحاب المبادرات الخيرية للقيام بالحاجات الإنسانية والمجتمعية الأساسية، مما جعل بعض

35 – البدر؛ علاء الدين جار النبي. العمل الخيري في آسيا الوسطى: دراسة استشرافية وتطبيقية على دول كازاخستان وقرغستان وطاجكستان، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20–22 يناير 2008، ص 7–10.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

المؤتمرات المنظمة تنادي بإعادة النظر في المقتضيات القانونية المنظمة للعمل الخيري بدول مجلس التعاون، وهو أمر نبينه في العنصر الآتي.

خامسا: الدعوة لتطوير النصوص القانونية المنظمة للعمل الخيري:

فقد عقد عدد من ناشطي المجتمع المدني في كل من البحرين والأردن والسعودية وعمان واليمن ندوة عنوانها: "مبادئ تأسيسية من أجل إصلاح قوانين المجتمع المدني في منطقة الخليج"، نظمت بعمان بتاريخ 18-19يونيو 2007، خلص تقريرها الختامي لإقرار التوصيات الآتية:

1. لا بدّ من احترام القانون الدولي المنظم للحق في التجمع السلمي؛ بحيث يكون الأصل هو الحق الطبيعي في التجمع وإلغاء العراقيل أمام جهود التأسيس.
2. يتبنى التسجيل على الإخطار وليس نظام الموافقة.
3. رفع القيود عن السعي للتمويل، مثل تلقي التبرعات الداخلية والخارجية، والتسهيلات الضريبية.
4. الرقابة الحكومية تكون محدودة ومناسبة.
5. يشترط في عقوبات انتهاك قانون مؤسسات المجتمع المدني المعقولية، والتدرج، والتناسب مع الجرم، كما يكون حق الدفاع مكفول للمتهم.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

6. لا يمكن الاستمرار في الإصلاح القانوني بغير الإصلاح المؤسساتي بالنسبة للطرفين: الحكومة ومنظمات النفع العام.[36]

وعلى هذا فقد شهدت البحرين جهوداً متميزة ارتبطت بالإصلاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته المملكة بعد تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم عام 1999. حيث اتخذت سلسلة من الخطوات لتوسيع المشاركة الشعبية ودور المجتمع المدني، وتمّ تعديل بعض أحكام القانون المنظم لجمعيات النفع العام الصادر سنة 1989 بموجب المرسوم الملكي لسنة 2002؛ أعطت تلك التعديلات الشخصية الاعتبارية لتجمعات تعدّ اتحادات نوعية من الجمعيات ذات الأنشطة المتشابهة. كما شكلت لجنة للتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية بغية تطوير العمل الاجتماعي. وسمحت بقدر من الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني من خلال اختيار مجالس الإدارات، وعدم التدخل في شؤونها، وحرية المؤسسات في تحديد السياسات المنوطة بها دونما أي تدخلات من الدولة.[37]

وبهدف زيادة الوعي المجتمعي بأهمية ذلك؛ نظمت وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية وبالتعاون مع المركز الدولي للمنظمات غير الهادفة LNCI ورشة لتطوير قوانين المجتمع المدني في البحرين"، في العاصمة المنامة أيام 4-5 أبريل 2007. خرجت بعدة توصيات تحث على مشاركة المجتمع المدني في الإعداد

[36] – التقرير الختامي لندوة مبادئ تأسيسية من أجل إصلاح قوانين المجتمع المدني في منطقة الخليج، عمان، 18-19 يونيو 2007، ص 207.
[37] – ذة. نهى، علي أمير، المجتمع المدني في البحرين، مجلة شؤون خليجية، العدد 43، صيف 2005، ص 53.

لقانون جديد في شأن منظمات النفع العام البحرينية.[38] إلا أن البعض يرى أن هذه الخلاصات عودة للمربع الأول؛ حيث كانت القوى المدنية قد أعدت بالفعل مسودات للقانون المقترح، وحاولت على مدى سنوات سابقة المشاركة في صياغته.39

إن إيجاد بيئة قانونية سليمة لمؤسسات العمل الخيري رهين برفع التحديات وتوفر المحددات الأساسية التالية:

أ. توفير الإرادة السياسية لدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك بهدف تطور نظام وأنشطة جمعيات العمل الخيري.

ب. لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة داخل تكتل مجلس التعاون دون النهوض بدور المجتمع المدني بتوفير إطار قانوني مؤسسي يوفر مجالا للاشتغال بفاعلية.

ت. وجود عمل خيري منظم ومهيكل لا يمكن تحققه إلا في حالة امتلاك قادة مؤسساتيين يتمتعون بالكفاءة والفاعلية والمهنية التي يحتاجونها لبلورة شراكات تنموية مع مؤسسات الدولة.

ث. شيوع ثقافة التطوع والبناء الشمولي للمجتمع، والمبني على أساس حب الخير للغير.

ج. ابتكار طرق ووسائل تمتاز بالسرعة والسهولة في التنفيذ، وذات تأثير فعال مقارنة بالطرق المتداولة.

[38] – التقرير والتوصيات الورشة العلمية لتطوير قوانين المجتمع المدني في البحرين، المنامة، 4-5 أبريل 2007.

[39] – النجار؛ سبيكة. قانون الجمعيات الأهلية والعودة للمربع الأول، جريدة الوقت، الصادر بتاريخ 12 أبريل 2007.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

ح. على الجمعيات الخروج من دائرة الطائفية والفكر الأحادي المنظم للطبيعة الفكرية لبعض جمعيات العمل الخيري، والعمل في إطار النصوص التشريعية القانونية المعمول بها داخل قطر الدولة المنتمية لهذا التكتل الإقليمي الفريد.

خ. العمل على تفعيل التطوع الفردي؛ الذي يظهر جليا ضعف أثره مقارنة بالعمل الخيري المؤسسي، والسبب في ذلك راجع ربما لضعف ثقافة التطوع في المجتمع، وكذلك ضعف تمكن صاحب المبادرة نفسه من معرفة هذه الخدمة ومهاراتها، فتؤدي هذه المعرفة والمهارة القاصرة إلى مفاسد ظاهرة وإن كانت النية حسنة. ولا يتأتى هذا الأمر إلا بتحقيق ما سبقت الإشارة إليه من تنمية الموارد البشرية وتأهيلها.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

خاتمة.

مما سبق بيانه فقد خلص الباحث في تتبعه لتجربة العمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي إلى الخلاصات الآتية:

1. أن العمل الخيري مجاله محدد في الأنشطة والجهود التطوعية ذات الطابع الإنساني الذي تقوم به جمعيات ومؤسسات وصناديق وأفراد بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، وتلبية احتياجات بعض الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى دعم ومساندة، وكذا معالجة بعض القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع.
2. أن النصوص الشرعية بينت مدى الأهمية البالغة للعمل الخيري على صاحب المبادرة أولا في المعاش والمعاد، ثم على المستفيد في معاشه ثانيا، وجماعهما يحقق لنا مجتمعا متكاملا من حيث الحقوق الاجتماعية القائمة على تنمية الإنسان المستخلف في الأرض.
3. أن الممارسة العملية للعمل الخيري ازدهرت مبكراً في السعودية والكويت والبحرين، مقابل نشاط متأخر نسبياً في كل من عمان والإمارات وقطر.
4. أن بيئة العمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي تتسم بالتعقيد؛ ذلك أن الحاجة ملحة لإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين حكومات الدول ومجتمعاتها وذلك بغاية تعظيم قيم المواطنة والمشاركة لدى عموم المواطنين.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

5. أن التحديات التي تواجه العمل الخيري بدول مجلس التعاون الخليجي زادت حدتها وتفاقمت بعد أحداث الحادي عشر من شتنبر 2001؛ من خلال التركيز عليه باعتباره هدف يتمّ من خلاله تقليص التأثير الإسلامي على الناس عامة. وإن كان في المقابل قد نبه عموم المسلمين إلى أهمية العمل الخيري ودوره في إيصال رسالة الإسلام وصورته الحقيقية، وهو أمر يتطلب مزيدا من إجراءات الضبط التي تزيد من اطمئنان المتبرعين، وتحافظ في نفس الوقت على سيادة الدولة.

النتائج:

1. أن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في العمل الخيري تسير بخلاف ما عليه الأمر في التجارب الدولية الرائدة، والقائمة على إضعاف مؤسسة الدولة وتقوية عمل وسلطة المؤسسات الخيرية في مجال تقديم الأنشطة والخدمات الاجتماعية.
2. أن عمل الجمعيات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي ينحصر في الرعاية الاجتماعية بدل العناية التنموية من خلال خلق مشاريع تنموية، ودعم أصحاب المشاريع الاقتصادية، والعلمية والابتكارية في شتى المجالات، وهو أمر جعل أثرها يتسم بالمحدودية، وضعف المردودية التنموية مقارنة مع حجم الأموال المرصودة والمجمعة لعملها.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

التوصيات:

1. العمل على دراسة حاجيات مؤسسات العمل الخيري بدول المجلس، وذلك حتى تكون أكثر فاعلية، ولها تأثير مباشر على التنمية الشاملة.
2. إنشاء قاعدة بيانات تعمل على حصر أنشطة ومبادرات مؤسسات العمل الخيري السابقة والحالية، ومجالات اشتغالها، وطبيعة الشراكات القائمة والمشاركة فيها، وحجم التمويل، والفئات المستهدفة..
3. إنشاء قاعدة بيانات متجددة؛ تعمل تحديد الفئات المستهدفة، وطبيعة وحجم الاستفادة المقدمة.
4. العمل على إبراز وعرض وتسويق أهم المشروعات الاجتماعية الرائدة بدول مجلس التعاون.

لائحة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي ت774. تفسي القران العظيم، دار الجيل، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
2. البدر؛ علاء الدين جار النبي. العمل الخيري في آسيا الوسطى: دراسة استشرافية وتطبيقية على دول كازاخستان وقرغستان وطاجكستان، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008.
3. التقرير الختامي لندوة مبادئ تأسيسية من أجل إصلاح قوانين المجتمع المدني في منطقة الخليج، عمان، 18-19 يونيو 2007.
4. التقرير والتوصيات الورشة العلمية لتطوير قوانين المجتمع المدني في البحرين، المنامة، 4-5 أبريل 2007.
5. تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2006، ص 180-181.
6. حسنين، توفيق إبراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 2005.
7. د. الحوسني، إبراهيم راشد. المجتمع المدني لا يفرض من أعلى، مجلة آراء، العدد 37، أكتوبر 2007.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

8. د. القرضاوي، يوسف. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، دار الشروق، القاهرة –مصر، ط2، 2008.

9. د. المطيري، بدر ناصر. التجارب الإسلامية الحديثة في تنظيم وإدارة الأوقاف: دولة الكويت نموذجا، مجلة أوقاف، العدد 15، السنة الثامنة، نونبر 2008.

10. د. فودة، احمد. المجتمع المدني في السعودية، مجلة شؤون خليجية، العدد 42، 2005.

11. د. هيكل، فتوح. المجتمع المدني في الكويت، مجلة شؤون خليجية، العدد 42، 2005.

12. ذة. خفاجي؛ ريهام أحمد. العمل الخيري الخليجي...: النشأة والتطور، مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، العدد1، المجلد 1، رجب 1431.

13. ذة. نهى، علي أمير، المجتمع المدني في البحرين، مجلة شؤون خليجية، العدد 43، صيف 2005.

14. سبيكة، محمد الخاطر. العمل الاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل، عجمان: جمعية أم المؤمنين النسائية، 1993.

15. السيد، عبد الله الحسن. دور الجمعيات الخليجية في تفعيل العمل الخيري الإنساني والدعوي الإسلامي بدولة غانا، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

16. طلعت، إبراهيم لطفي. العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية لعينة من العاملين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي –الإمارات، ط1، 2004.
17. عبد الخالق عبد الله، وطه حسين، وراشد محمد راشد. المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة، مركز ابن خلدون والجمعية الاجتماعية، الشارقة – القاهرة، 1995.
18. العربي، أحمد. مواقع الجمعيات الخيرية الخليجية على الأنترنيت: دراسة تقويمية، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008.
19. علي أمير، نهى. المجتمع المدني في البحرين، مجلة شؤون خليجية، العدد 42، 2005.
20. القانون الاتحادي رقم 6 في شأن الجمعيات ذات النفع العام الإمارات لعام 1984.
21. قانون الجمعيات الأهلية العماني الصادر بتاريخ 2000.
22. قانون الجمعيات الأهلية العماني، الصادر سنة 2000.
23. قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة القطري، صادر سنة 2004.
24. القانون رقم 12 بتعديل بعض مواد القانون رقم 34 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام الكويتي، الصادر سنة 1993.

E-ISSN: 2289-9065 | https://jhdesr.misd.tech

25. كاثرين؛ شي. مكونات قوانين جديدة ترعى منظمات المجتمع المدني، ضمن بحوث ندوة مبادئ تأسيسية من أجل قوانين المجتمع المدني في منطقة الخليج، عمان 18-19 يونيو 2007، ص 20 بتصرف.

26. محمود؛ علي حافظ. العمل الاجتماعي التطوعي الخليجي وجمعياته في ميزان التقويم، ضمن بحوث الملتقى الاجتماعي السادس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون، الشارقة، 7-8 فبراير 2001.

27. ملاوي، أحمد إبراهيم. دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، ضمن بحوث مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 20-22 يناير 2008.

28. النجار، باقر سليمان. الديمقراطية العصية في الخليج العربي، دار الساقي، بيروت، 2008، ص196.

29. النجار؛ سبيكة. قانون الجمعيات الأهلية والعودة للمربع الأول، جريدة الوقت، الصادر بتاريخ 12 أبريل 2007.

30. نيفين؛ زكريا أبو الدهب. دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع الخليجي: شراكة بلا مضمون أم مضمون بلا شراكة؟، مجلة شؤون خليجية، العدد 32، 2003.

1. Ibn rajab, al-Ḥanbalī. (n.d). Jāmiʻ al-ʻUlūm wa-al-Ḥikam. Ed by: ʻImād al-Bārūdī. Cairo: Al Tawfikiah Bookshop.
2. Ibn Shaykh Al-ḥazzāmyyyn, ʻImād alddīn. (2002). Madkhal ahl al-fiqh wa-al-lisān ilá Maydān al-Maḥabbah wa-al-ʻirfān. Ed by: Walīd al-ʻAlī. Beirut: Dar Albashaer.

3. Ibrāhīm Albayyūmī, Ghānim. (n.d). Maqāṣid al-sharī'ah al-Islāmīyah fī al-'amal al-Khayrī ru'yah ḥaḍārīyah muqāranah. London: Al-Furqan Heritage foundation.
4. Jdīyah, Umar. (2010). Aṣl i'tibār al-Ma'āl bayna al-naẓarīyah wa al-taṭbīq. Beirut: Dar ibnhazm.
5. Muslim, Abū alḥusayn alnnaysābūrī. (2012). Al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-'Adl 'an al-'Adl ilá Rasūl Allāh. Ed by: Yāsir Ḥasan & al. Damascus-Beirut: Resalah Publishers.